

المبحث الثاني

المؤلف بين اتفاق الدلالة واختلافها

الصورة الأولى: الإبدال بين الفتح والكسر

المثال الأول: ﴿وَلَيَّتِيهِمْ﴾.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلِيَّتِيهِمْ مِّنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾

[الأنفال: 72].

قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِللَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: 44].

النص: «واختلف في (من ولايتهم) هنا، والكهف: فحمزة بكسر الواو فيهما، وافقه الأعمش. وقرأ الكسائي، وكذا خلف، كذلك في الكهف. والباقون بفتح الواو⁽¹⁾، لغتان، أو الفتح من الثُّبْرَة والنَّسَب، والكسر من الإمارة. ووقع للنويري أنه جعل خلفًا هنا كحمزة، وقد علم أنه إنما يوافق في حرف «الكهف» وأسقط في الأصل هنا خلفًا من حرف الكهف، فلعله من الكتاب فليعلم» 84/2.

التعليق: ذكر المؤلف أن التبادل بين الفتح والكسر على صوت الراء في

لفظتي «ولايتهم»، و«الولاية» يحتمل أحد وجهين:

أ- لغتان بمعنى واحد مؤيدًا بذلك رأي الأخفش⁽²⁾، ولكن كان للأصمعي

اتجاه آخر في ذلك، حيث اتهم الأخفش باللحن وأخطأ عليه، وليس له وجهة في

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص309، ومعاني القراءات ص203، والحجة للقراء السبعة 4/165، وحجة القراءات ص314، والكشف 1/497، والتيسير ص96، 117، والعنوان ص101، والنشر 2/277، وغيث النفع ص268، والمحزر الوجيز 8/120، والجامع لأحكام القرآن 8/411، والبحر المحيط 5/358، والدر المصون 3/438.

(2) ينظر: المحزر الوجيز 8/20، وإملاء ما منَّ به الرحمن 2/10، والبحر المحيط 5/358، والدر المصون 3/438.

ذلك؛ لأنها إذا كانت لغة فلم يلحن، وكذلك لم يخطئ لأنها قراءة متواترة⁽¹⁾.

قال القاضي أبو محمد: ولا سيما ولا يظن به إلا أنه رواها⁽²⁾، إضافة إلى أن الكسر عربي جيد مسموع فلا وجه لإنكار الأصمعي له⁽³⁾.

ب- اختلاف الدلالة، فمن كسر فهي من الإمارة، ومن فتح فهي من النُصرة والنَّسب مؤيداً رأي أبي عبيدة، حيث ذكر أن الولاية -بالكسر- هي من وليت الأمر إليه فهي في السُّلطان. والولاية هي من المولى. يقال: مولى بَيْنَ الْوَلَايَةِ -بفتح الواو-⁽⁴⁾.

ويؤكِّد هذا المعنى الأزهري بقوله: «من فتح الواو فقال (الولاية) فهو من ولاية النُصرة، مصدر الولي. ومن كسر الواو فهي مصدر الوالي؛ لأن ولاية الوالي كالصناعة، كما يقال الإمارة، والعرافة، والنكاية والثَّقَابَة له، ومن العرب من يجيز الولاية -بالكسر- في التَّنَاصُر؛ لأن في تولَّى القوم بعضهم بعضاً ضرباً من الصَّنَاعَة»⁽⁵⁾.

فكأنه بتوليِّه صاحبه يزاول أمراً ويباشر عملاً⁽⁶⁾.

وعن الترجيح بين الفتح والكسر اختلف العلماء، فذكر أبو عبيد والفراسي أن الفتح أقرب للمعنى، في حين ذكر الفرَّاء أن الكسر أقرب.

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة 4/165، والبحر المحيط 5/358.

(2) المحرر الوجيز 8/120.

(3) غيث النفع ص268.

(4) المحرر الوجيز 8/120.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 4/165، والكشف 1/497، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/10، والبحر المحيط 5/358، والدر المصون 3/438.

(5) معاني القراءات ص203.

وينظر: مفاتيح الغيب 7/555، ولسان العرب (ول لى) 6/4920، 4921، والبحر المحيط 5/358.

(6) الكشاف 2/239.

حيث يقول أبو عبيد: والذي عندنا الأخذ بالفتح في هذين الحرفين نعني هنا، وفي الكهف لأن معناهما من الموالاة لأنها في الدين⁽¹⁾.
ويقول الفارسي: «والفتح أجود؛ لأنها في الدين»⁽²⁾.

في حين يقول الفراء: «يريد من مواريثهم. وكسر الواو في الولاية أعجب إلى من فتحها، لأنها إنما تفتح إذا كانت في معنى الثُّصرة، وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى الثُّصرة»⁽³⁾.

والخلاصة أن الرَّاجح في التَّبادل بين الفتح والكسر أنهما لغتان لمعنى واحد، ولا وجه لتلمس الفروق الدقيقة بينهما؛ لأنه قد سمع الفتح والكسر في المعنيين جميعاً⁽⁴⁾.

المثال الثاني: ﴿ضَيْقٌ﴾.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: 127].

قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: 70].

النَّص: «واختلف في (ضيق) هنا، والتَّمَل، فابن كثير، بكسر الضَّاد، وافقه ابن محيصة بخلفه، والباقون بالفتح⁽⁵⁾، لغتان بمعنى في هذا المصدر، كالقول والقليل، أو الكسر مصدر «ضاق بيته» ونحوه، والفتح مصدر «ضاق صدره» ونحوه» 191/2.

(1) ينظر: البحر المحيط 358/5، والدر المصون 438/8.

(2) الدر المصون 438/3. وينظر: الكشف 497/1، والجامع لأحكام القرآن 411/8.

(3) معاني القرآن للفراء 418/1، 419. وينظر: البحر المحيط 358/5.

(4) ينظر: البحر المحيط 358/5، والدر المصون 438/3.

(5) ينظر: السبعة في القراءات ص376، ومعاني القراءات ص250، والحجة للقراء السبعة 80/5،

وحجة القراءات ص395، والكشف 41/2، والتيسير ص113، والعنوان ص118، والنشر 305/2،

وغيث النفع ص359، وإعراب القرآن للنحاس 263/2، والمحزر الوجيز 253/10، والجامع لأحكام

القرآن 545/10، والبحر المحيط 614/6، والدر المصون 367/4.

التعليق: بين اختلاف الدلالة واتفاقها دارت أقوال أهل العلم في هذه اللفظة، حيث ذهب بعض العلماء إلى اختلاف الدلالة بين قراءتي الفتح والكسر، حيث ذكر أبو عمرو أن: الضيِّق - بالفتح - : الغم، والضيِّق - بالكسر - : الشدَّة. وقال قوم: الضيِّق بالفتح مصدر، والضيِّق اسم. ووزنه على هذا القول (فعل) لم يحذف منه شيء⁽¹⁾.

وكذا يرى الفراء أن «الضيِّق ما ضاق عنه صدرك، والضيِّق ما يكون في الذي يتسع ويضيِّق، مثل الدَّار والثَّوب»⁽²⁾.

وعلى هذا يرجِّح ابن خالويه الفتح في هذا الموضع، حيث يقول: «والاختيار هاهنا الفتح؛ لأن الضيِّق - بالكسر - : في الموضع، والضيِّق بالفتح: في المعيشة. والذي يراد به هاهنا: ضيق المعيشة، لا ضيق المنزل»⁽³⁾.

ولكن غالب أقوال أهل العلم أن التبادل بين الفتح والكسر على صوت الضاد في (ضيِّق) لغتان لمعنى واحد، حيث يقول ابن السكيت: «يقال في صدر فلان ضيِّق وضيِّق»⁽⁴⁾.

وكذا يقول مكِّي بن أبي طالب: «وهما لغتان في المصدر عند الأخفش، يقول: ضاق يضيِّق ضيِّقاً»⁽⁵⁾.

ويؤكِّد على ذلك العكبري بقوله: «ويقرأ بكسر الضاد، وهي لغة في المصدر»⁽⁶⁾.

(1) حجة القراءات ص 396.

(2) معاني القرآن 115/2. وينظر: معاني القراءات ص 250، وإعراب القرآن للنحاس 263/2.

(3) الحجة في القراءات السبع ص 213.

(4) إصلاح المنطق ص 32. وينظر: معاني القراءات ص 251.

(5) الكشف 41/2.

(6) إملاء ما منَّ به الرحمن 87/2.

وينظر: الكشف 645/2، والبحر المحيط 614/6، والدر المصون 376/4.

والمؤلف هنا بين اتفاق الدلالة واختلافها، دون ترجيح لأحدهما على الآخر، ولكن الرَّاجح كما ذهب غالب أهل العلم أن الفتح والكسر هنا لغتان لمعنى واحد.

إذاً فليس الأمر كما ذهب أبو عبيدة من أن الضيق -بفتح الصاد- مخفف من ضيق، أي: ولاتك في أمر ضيق، كليّن في لَيْن⁽¹⁾؛ لأنه إن كان مخففاً من ضيق لزم أن تقام الصّفة مقام الموصوف إذا تخصّص الموصوف، وليس هذا موضع ذلك، والصّفة إنما تقام مقام الموصوف إذا تخصّص الموصوف من نفس الصّفة كما تقول: رأيت ضاحكاً، فإنما تخصّص الإنسان. ولو قلت: رأيت بارداً لم يحسن، وبارد مثل سيبويه. وضيق لا يخصّص الموصوف⁽²⁾.

الصورة الثانية: الإبدال بين الفتح والضم

المثال الأول: ﴿الْقَرَحُ﴾.

قال تعالى: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرَحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرَحٌ مِثْلُهُ﴾

[آل عمران: 140].

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرَحُ﴾

[آل عمران: 172].

النّص: «واختلف في ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرَحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرَحٌ مِثْلُهُ﴾،

ومثله ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرَحُ﴾، فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف بضم

(1) البحر المحيط 6/614.

وينظر: معاني القرآن للفراء 2/115، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/224، وإعراب القرآن للنحاس 2/263، والمححر الوجيز 10/253، والجامع لأحكام القرآن 10/545.

(2) المححر الوجيز 10/253، والبحر المحيط 6/614.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 5/80، والكشاف 2/645، وإملاء ما من به الرحمن 2/87، والدر المصون 4/367.

القاف في الثلاث، وافقهم الأعمش والباقون بالفتح فيها⁽¹⁾، وهما لغتان كالضَّعْف، والضَّعْف معناه الجراح، وقيل المفتوح الجرح، والمضموم ألمه» 488/1.

التعليق: يمكن عرض قضية التبادل بين الفتح والضَّم على صوت القاف في (قرح) من خلال ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المعنى

انفرد الفراء بذكر الاختلاف الدلالي بين قراءتي الفتح والكسر، فيقول: «كأن (القُرْح) -بالضَّم- ألم الجراحات، وكأن القُرْح الجراح بأعيانها»⁽²⁾.

ولكن انفرد الفراء بهذا الرأي ليس له رواية تؤيِّده كما ذكر أبو علي الفارسي، حيث يقول: «ومن قال: إن القُرْح الجراحات بأعيانها، والقُرْح ألم الجراحات قُبِلَ ذلك منه إذا أتى فيه برواية، لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس»⁽³⁾.

ومن هنا فجمهور العلماء على أن القُرْح والقُرْح لغتان بمعنى واحد، حيث يقول أبو علي الفارسي: «قُرْح وقُرْح مثل: الضَّعْف والضَّعْف، والكُرْه والكُرْه، والفَقْر والفَقْر، والدَّف والدَّف، والشَّهْد والشَّهْد... وقال أبو الحسن: قَرِح يَقْرِح قَرْحًا، وقُرْحًا فهذا يدل على أنهما مصدران، وأن كُلَّ واحد منهما بمعنى الآخر»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص 216، ومعاني القراءات ص 110، والحجة للقراء السبعة 79/3، وحجة القراءات ص 174، والكشف 356/1، والتيسير ص 75، والعنوان ص 81، والنشر 242/2، وغيث النفع ص 159، وإعراب القرآن للنحاس 181/1، والمحزر الوجيز 241/3، 242، والبحر المحيط 354/3، والدر المصون 215/2.

(2) معاني القرآن 1/234. وينظر: إصلاح المنطق ص 90.

(3) الحجة للقراء السبعة 79/3.

(4) السابق الجزء نفسه والصفحة.

وينظر: معاني القرآن للأخفش 1/215، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج 1/470، وإعراب القرآن للنحاس 1/18، ومعاني القراءات ص 110، والجامع لأحكام القرآن 4/569، ولسان العرب (ق ر ح)

إذا فأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجراحات بلغتين⁽¹⁾.

المسألة الثانية: اللغة

لم يجهد المؤلف نفسه في البحث عن نسبة لغتي الفتح والكسر، في حين ذكر ابن عباس أن الفتح لغة لأهل الحجاز، ومعه كثير من العلماء في هذه النسبة، مع انفراده بنسبة الضم إلى قبيلة تميم، حيث يقول ابن عباس: «القرح - بالفتح - بلغة الحجاز، وقرح بلغة تميم»⁽²⁾.

ثم يقول صاحب المصباح: «والمفتوح لغة الحجاز»⁽³⁾. وكذا ذكر السمين الحلبي: «والفتح لغة الحجاز، والضم لغة غيرهم فهما كالضعف والضعف، والكزه والكزه»⁽⁴⁾.

المسألة الثالثة: الترجيح

رجح بعض العلماء لغة الفتح على لغة الضم، حيث يقول أبو علي الفارسي: «وكأن الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليه نزل»⁽⁵⁾.

ولكن «هذه القراءات لا يظن إلا أنها مروية عن النبي ﷺ وبجميعها عارض جبريل عليه السلام مع طول السنين توسعة على هذه الأمة، وتكملة للسبعة الأحرف... وعلى هذا لا يقال: هذا أولى من جهة نزول القرآن بها، وإن رجحت قراءة فبوجه غير وجه النزول»⁽⁶⁾.

(1) الكشف 1/356.

(2) غريب القرآن. عبد الله بن عباس. تحقيق د. أحمد بولوط ص 42 - مكتبة الزهراء - القاهرة.

(3) المصباح المنير (ق ر ح) ص 189.

(4) الدر المصون 2/215.

(5) الحجة للقراء السبعة 3/79.

(6) المحرر الوجيز 3/242.

إذا فلا ترجيح لقراءة على أخرى «ولا أولوية إذ كلاهما متواتر»⁽¹⁾.

المثال الثاني: ﴿حُوبًا﴾.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2].

النَّص: «وعن الحسن (حُوبًا) -بفتح الحاء-⁽²⁾، لغة تميم في المصدر، يقال: حاب حُوبًا، وحُوبًا، وحَابًا، وحُوبَةٌ وحِبابَةٌ. وقيل: المفتوح مصدر، والمضموم اسم، وأصله من حوب الإبل، أي: زجرها، سمى به الإثم؛ لأنه يزجر به، ويطلق على الذنب لأنه يزجر عنه» 502/1.

التعليق: عرض المؤلف لقراءتي الفتح والضّم على أنهما من قبيل الإبدال للغتين بمعنى واحد، أو أن الفتح يمثل جانب المصدرية، في حين يمثل الضّم جانب الإسمية، مع نسبة الفتح لقبيلة تميم وإهمال نسبة الضّم. وهذا ما عرضت له بعض المصادر الأخرى مع نسبة الضّم لأهل الحجاز، حيث يقول صاحب المصباح: «حَاب من باب قال: إذا اكتسب الإثم. والاسم الحوب بالضم. وقيل المضموم والمفتوح لغتان، فالضّم لأهل الحجاز والفتح لغة تميم»⁽³⁾.

وكذا يقول ابن عطية: «وقرأ الحسن: حُوبًا -بفتح الحاء-، وهي لغة بني تميم، وقيل: هو بفتح الحاء المصدر وبضمها الاسم»⁽⁴⁾.

(1) البحر المحيط 354/3.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص31، ومعاني القرآن للفراء 253/1، وإعراب القرآن للنحاس 199/1 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1421هـ-2001م، والكشاف 466/1، والمححر الوجيز 13/4، والجامع لأحكام القرآن 14/5، والبحر المحيط 503/3، والدر المصون 298/2، والفتوحات الإلهية للجمل 352/1 - مطبعة عيسى البابي الحلبي.

(3) المصباح المنير (ح و ب) ص60.

(4) المححر الوجيز 13/4. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 14/5.

ويؤكّد على ذلك السّمين الحلبي بقوله: «وقرأ الجمهور: «حُوبًا» -بضمّ الحاء-، والحسن بفتحها ... وهي لغات في المصدر، والفتح لغة تميم ... وهو الإثم. وقيل المضموم اسم مصدر والمفتوح مصدر. وأصله من حُوب الإبل هو زَجْرها، فسُمّي به الإثم لأنه يُزَجَّر به، ويطلق على الذَّنْب أيضًا، لأنه يزجر عنه ... يقال: حاب يحوب حُوبًا وحُوبًا وحَابًا وحُوبًا وحِيابة»⁽¹⁾.

ومع إجماع أهل العلم على نسبة الضّم لأهل الحجاز، والفتح لقبيلة تميم إلا أن ابن منظور رأى أن العكس هو الصحيح، حيث يقول: «والحُوب والحُوب: الإثم، فالحُوب بالفتح لأهل الحجاز، والحوب بالضم لتميم»⁽²⁾.

ولكن يبدو أن الأمر قد اختلط على صاحب اللسان؛ لأن جمهور العلماء على أن الفتح من نصيب قبيلة تميم، والضّم من نصيب أهل الحجاز.

وإذا كانت النُصوص السّابقة قد جمعت بين اختلاف الدلالة وأتفاقها، فمن الراجح أن الإبدال بين الفتح والضّم على صوت الحاء في (حوبًا) لغتان بمعنى واحد كما يبدو من نصّ المؤلّف وغيره من العلماء، حيث يقول أبو حيان: «وقرأ الجمهور بضم الحاء، والحسن بفتحها وهي لغة بني تميم وغيرهم ... وكلها مصادر. قال ابن عباس والحسن وغيرهما: الحوب: الإثم. وقيل: الظلم. وقيل: الوحشة»⁽³⁾.

ثم يذكر الجمل أنها لغات في المصدر⁽⁴⁾.

(1) الدر المصون 2/ 298.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 199 وإعراب القراءات الشواذ 1/ 364، 365، والفتوحات الإلهية 352/ 1.

(2) لسان العرب (ح و ب) 2/ 1036، في حين ذكر القرطبي عن مقاتل أن الفتح لغة الحبش.

ينظر: الجامع لأحكام القرآن 5/ 14.

(3) البحر المحيط 3/ 503.

(4) الفتوحات الإلهية 1/ 352.

المثال الثالث: ﴿كُرْهًا﴾.

قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [النساء: 19].

قال تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُنْقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: 53].

قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾ [الأخفاف: 15].

النَّص: «واختلف في (كرها) هنا، والتَّوْبَةُ، والأحْقَاف: فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بضم الكاف فيهن. وقرأ ابن ذكوان، وعاصم ويعقوب كذلك في الأحقاف، واختلف فيه عن هشام، وافقه على الثلاث الحسن، والأعمش، والباقون بالفتح⁽¹⁾، وهما لغتان. وعن الفراء: الفتح بمعنى الإكراه، والضَّمُّ ما يفعله الإنسان كارهاً من غير إكراه، مما هو فيه مشقة» 506/1، 507.

التعليق: بعرض النَّصِّ السَّابِقِ على بعض المصادر الأخرى يتضح أن قراءة

الفتح والضم في (كرها) تحتمل وجهين:

الوجه الأول: اتِّفَاقُ الدَّلَالَةِ

وهذا الوجه هو اختيار جمهور العلماء، حيث يقول الأخفش: «وهما لغتان

مثل: العُسْلُ، والغَسْلُ، والضَّعْفُ والضُّعْفُ»⁽²⁾.

وكذا يقول الزَّجَاج: «والكره يقال فيه كرهت الشيء كُرْهًا وكَرْهًا ... وكل ما

في كتاب الله ﷻ من الكُرْه فالفتح جائز فيه، تقول: الكُرْه والكُرْه»⁽³⁾.

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص229، ومعاني القراءات ص122، والحجة للقراء السبعة 3/144، وحجة القراءات ص195، والكشف 1/382، والتيسير ص79، والعنوان ص83، والنشر 2/248، وغيث النفع ص166، والمححر الوجيز 4/59، ومفاتيح الغيب 9/99، والجامع لأحكام القرآن 5/88، والبحر المحيط 3/567، والدر المصون 2/334.

(2) معاني القرآن 1/171.

وينظر: إصلاح المنطق ص90، والحجة في القراءات السبع ص122، وحجة القراءات ص196، والكشف 1/382، وإبراز المعاني ص414. ولسان العرب (ك ره) 5/3864.

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/288. وينظر: المصباح المنير (ك ره) ص203.

ثم يؤكد أبو علي الفارسي على ذلك بقوله: «الكَرْه والكَرْه: لغتان، كقولهم: الْفَقْر والْفُقْر، وَالضُّعْف والضُّعْف، والدَّف والدُّف، والشَّهْد والشُّهْد. فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب. وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك بالفتح، وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم»⁽¹⁾.

الوجه الثاني: اختلاف الدلالة

اختلف العلماء في بيان هذا الوجه على أمرين:

الأمر الأول: ذكره الفراء بقوله: «الفتح بمعنى الإكراه، والضمُّ من فعلك تفعله كارهاً له من غير مكره كالأشياء التي فيها مشقَّة وتعَب. وقاله أبو عمرو بن العلاء وابن قتيبة أيضاً»⁽²⁾.

وكذا عرض له أبو زرعة بقوله: «واختلف الناس في الضمِّ والفتح، فقال ابن عباس: من قرأ «كُرْها» بالضمِّ أي بمشقَّة، ومن قرأ «كَرْها» بالفتح أي إجباراً أي أجبر عليه. جعل ابن عباس (الكره) فعل الإنسان و(الكرهه) ما أكره عليه صاحبه. تقول: (كرهت الشيء كُرْها وأكرهت على الشيء كَرْها). قال أبو عمرو: (الكره ما كرهته، والكره ما استكرهت عليه). ويحتج في ذلك بقول الله جلَّ وعزَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾⁽³⁾.

الأمر الثاني: لم يعرض المؤلف لهذا الأمر، في حين «قال قوم: (الكره المصدر تقول: كرهته كَرْها مثل شربته شرباً، والكره اسم ذلك الشيء»⁽⁴⁾.

(1) الحجة للقراء السبعة 144/3، 145.

وينظر: الكشاف 1/258، والمحجر الوجيز 4/59، والجامع لأحكام القرآن 5/88، والبحر المحيط 4/567.

(2) البحر المحيط 3/567، 568. وينظر: المحجر الوجيز 4/59، والجامع لأحكام القرآن 5/88.

(3) سورة البقرة من الآية 216. حجة القراءات ص 195، 196.

وينظر: الكشاف 1/382، والجامع لأحكام القرآن 5/88.

(4) حجة القراءات ص 196. وينظر: الحجة في القراءات السبع ص 22، والدر المصون 1/525.

ولكن إجماع العلماء ومعهم المؤلف على أن الإبدال بين الفتح والضّم على صوت الكاف في (كرها) لغتان لمعنى واحد، ولا داعي لتلمس هذه الفروق الدقيقة بينهما بدون حجة واضحة أو دليل قطعي.

المثال الرابع: ﴿بِرَعْمِهِمْ﴾.

قال تعالى: ﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا﴾ [الأنعام: 136].

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَعْنَمٌ وَحَرَّتْ حَجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرَعْمِهِمْ﴾

[الأنعام: 138].

النص: «واختلف في (بزعمهم) في الموضعين: فالكسائي بضمّ الزاي فيهما، لغة بني أسد، وافقه الشنبوذي، والباقون بفتحها فيهما⁽¹⁾، لغة أهل الحجاز، ف قيل: هما بمعنى. وقيل: المفتوح مصدر، والمضموم اسم» 32/2.

التعليق: بين اتفاق الدلالة واختلافها دار النصّ السابق، فهل الفتح والضّم لغتان بمعنى واحد، أو أن لكل منهما معنى يختلف عن الآخر؟.

ذكر ابن خالويه أن الوجهين جائزان في العربية فقال: «قوله تعالى: «بزعمهم» يقرأ بضمّ الزاي وفتحها. ف قيل: هما لغتان. وقيل: الفتح للمصدر، والضم للاسم»⁽²⁾.

وكذا ذكر أبو حيان بقوله: «وهما مصدران. وقيل: الفتح في المصدر، والضّم في الاسم»⁽³⁾.

(1) ينظر: معاني القراءات ص 170، وحجة القراءات ص 273، والكشف 2/453، والتيسير ص 88، والعنوان ص 93، والنشر 2/263، وغيث النفع ص 223، والمححر الوجيز 6/155، والبحر المحيط 4/655، والدر المصون 3/184، 185.

(2) الحجة في القراءات السبع ص 150.

(3) البحر المحيط 4/655. وينظر: الدر المصون 3/185.

ولكن الراجح كما يبدو من نصّ المؤلّف وغيره من المصادر الأخرى أنّ صورة الإبدال بين الفتح والضّم على صوت الزّاي في (بزعمهم) لغتان لمعنى واحد، الضّم لغة بني أسد، والفتح لغة أهل الحجاز.

حيث ذكر الفراء الفتح والضّم إضافة إلى لغة ثالثة بالكسر فقال: وقوله: «هذا لله بزعمهم وبزعمهم وزعمهم، ثلاث لغات، ولم يقرأ بكسر الزّاي أحد نعلمه. والعرب قد تجعل الحرف في مثل هذا؛ فيقولون: الفُتْك والفُتْك والفِتْك، والوُدّ والوُدّ والوُدّ، في أشباه لها. وأجود ذلك ما اختاره القراء الذين يؤثر عنهم القراءة»⁽¹⁾.

وأيدته أبو زرعة في ذلك بقوله: «قرأ الكسائي: «بزعمهم» -بضم الزّاي-، وقرأ الباقون بالفتح. وهما لغتان»⁽²⁾.

ثم تكفل بعض العلماء بنسبة هذه اللغات، فذكر الفيومي أن «في الزعم ثلاث لغات، فتح الزاي للحجاز، وضمها لأسد، وكسرها لبعض قيس، ويطلق بمعنى القول»⁽³⁾.

وأيدته أبو حيان في ذلك بقوله: «وقرأ الكسائي: (بزعمهم) فيهما بضمّ الزّاي وهي لغة بني أسد، والفتح لغة الحجاز»⁽⁴⁾.

المثال الخامس: «روح».

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْفُؤْمُ الْكُفْرُونَ﴾ [يوسف: 87].

(1) معاني القرآن 356/1.

(2) حجة القراءات ص 273. وينظر: معاني القراءات ص 170، والجامع لأحكام القرآن 7/ 81.

(3) المصباح المنير (ح و ب) ص 96. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 32.

(4) البحر المحيط 4/ 655. وينظر: الدر المصون 3/ 184، 185.

النَّص: «وعن الحسن (من روح الله) معاً بضمِّ الراء، والجمهور على الفتح⁽¹⁾، وهو رحمته وتنفسه، لغتان، وقيل: معنى الأول من حيٍّ معه روح الله فإنه يرجى» 153/2.

التعليق: اقتبس المؤلف رأي ابن عطية في توجيه قراءة (روح) -بضمِّ الراء- على معنى: «ولا تياسوا من حيٍّ معه روح الله الذي وهبه فإن من بقى من روحه فيرجى»⁽²⁾.

ولكن كان لبعض العلماء وجهة أخرى في اختلاف الدلالة بين قراءتي الفتح والضَّمَّ لم يعرض لها المؤلف، وهي أن الفتح على اعتبار أنه مصدر، والضَّمَّ على أنه اسم مصدر مثل «الشَّرب والشُّرب»⁽³⁾.

ولكن الثَّابت عن جمهور العلماء ومعهم المؤلف أن الإبدال بين الفتح والضَّمَّ على صوت الراء في (روح) لغتان لمعنى واحد «فالجمهور على فتح الراء وهو مصدر بمعنى الرِّحمة إلا أن استعمال الفعل منه قليل، وإنما يستعمل بالزيادة مثل أراح وروح، ويقراً بضم الراء وهي لغة فيه»⁽⁴⁾.

إذا فالروح بفتح الراء وضمها: رحمة الله التي يحيا بها العباد وفرجه وتنفسه⁽⁵⁾.

المثال السادس: ﴿بَيْنَ السَّيِّئِينَ﴾

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّيِّئِينَ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: 93].

- (1) ينظر: المحتسب 348/1، والكشاف 500/2، والمحزر الوجيز 363/9، ومفاتيح الغيب 136/17، وإملاء ما منَّ به الرحمن 58/2، والبحر المحيط 315/4، والدر المصون 210/4.
- (2) المحزر الوجيز 363/9. وينظر: المحتسب 348/1.
- (3) إملاء ما منَّ به الرحمن 58/2.
- (4) السابق الجزء نفسه والصفحة.
- (5) ينظر: الكشاف 500/2، والبحر المحيط 315/4، والدر المصون 210/4.

النَّص: «واختلف في (بين السدين): فابن كثير، وأبو عمرو، وحفص بفتح السَّين، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، والباقون بضمِّها⁽¹⁾، لغتان بمعنى واحد، وقيل: المضموم لما خلقه الله تعالى، والمفتوح لما عمله الناس» 225/2.

التعليق: حاول بعض العلماء ملاحظة بعض الفروق الدلالية بين قراءتي الفتح والضَّمِّ لصوت السَّين في لفظة (السدين) فظهرت لهم بعض الاجتهادات، ذكر المؤلِّف منها الرأي الأول فقط، ولكن حتى تكتمل الفائدة كان لابد من عرض هذه الاجتهادات، وبيانها على النحو التالي:

أ) «قال أبو عبيد: كلُّ شيء من فعل الله جلَّ ذكره كالجبال والشعاب، فهو «سُدٌّ» بالضَّمِّ، وما بناه الآدميون فهو «سَدٌّ» بالفتح، وهذا القول من قول عكرمة وقول أبي عبيدة وقطرب. وحكى الفراء عن المشيخة نحوه⁽²⁾».

ب) قال اليزيدي: السَّدُّ - بالفتح - : الحاجز بينك وبين الشيء. والسُدُّ - بالضَّمِّ - : في العين⁽³⁾.

ج) قال عبد الله بن أبي إسحاق: السَّدُّ بالفتح: ما لم يره عيناك، والسُدُّ - بالضَّمِّ - : ما رآته عيناك⁽⁴⁾.

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص 399، ومعاني القراءات ص 275، والحجة للقراء السبعة 171/5، وحجة القراءات ص 430، 431، والكشف 75/2، والتيسير ص 118، والعنوان ص 124، والنشر 315/2، وغيث النفع ص 366، وإعراب القرآن للنحاس 306/2، والمحمر الوجيز 447/10، 448، ومفاتيح الغيب 379/20، والجامع لأحكام القرآن 55/11، والبحر المحيط 224/7، والدر المصون 481/4.

(2) الكشف 75/2، 76.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 306/2، والحجة في القراءات السبع ص 231، والحجة للقراء السبعة 171/5، وحجة القراءات ص 431، والمحمر الوجيز 448/10، والمصباح المنير (س د د) ص 103، ومفاتيح الغيب 380/20، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 108/2، والجامع لأحكام القرآن 55/11، ولسان العرب 1968/3، والدر المصون 481/4.

(3) الكشف 76/2. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 306/2، والجامع لأحكام القرآن 55/11.

(4) إعراب القرآن للنحاس 306/2.

وينظر: المحمر الوجيز 448/10، والجامع لأحكام القرآن 55/11، والبحر المحيط 224/7، 225.

(د) قال أبو علي الفارسي: «ويجوز أن يكون السُّدُّ المصدر من سدده سدًّا، والسُّدُّ: المسدود في الأشياء التي يفصل فيها بين المصادر والأسماء نحو: السَّقَى والسُّقَى، والطُّحْن والطُّحْن، والشُّرْب والشُّرْب، والقُبْض والقُبْض، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه (بين السُّدَّين) لأنه المسدود، ويجوز فيمن فتح السُّدَّين أن يجعله اسمًا للمسدود، نحو: نسج اليمن، وضرب الأمير، تريد بهما: منسوجة ومضروبة»⁽¹⁾.

وعلى هذا الرأي الأخير فالقراءة بالضمّ أولى؛ لأن المقصود الاسم لا المصدر⁽²⁾.

ولكن الثَّابِت أن «هذه التفريقات لا تُقبل إلا بحجّة ودليل ولا سيما وقد قال الكسائي: هما لغتان بمعنى واحد، ووقع هذا الاختلاف بلا دليل وحجّة»⁽³⁾.

وعلى هذا فالفتح والضمّ هنا لغتان لمعنى واحد، كالضَّعْف، والضُّعْف، والفُقْر والفُقْر⁽⁴⁾، وكان أبو عمرو يذهب إلى أن الضمّ والفتح بمعنى الحاجز لغتان في هذه السورة⁽⁵⁾، فضمّ السَّيْن ونصبها سواء⁽⁶⁾.

(1) الحجة للقراء السبعة 171/5.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 306/2، وإملاء ما منَّ به الرحمن 108/2.

(2) إعراب القرآن للنحاس 306/2.

وينظر: الكشف 76/2، وإملاء ما منَّ به الرحمن 108/2، والبحر المحيط 224/7، والدر المصون 481/4.

(3) المراجع السابقة الأجزاء نفسها والصفحات.

(4) ينظر: الحجة للقراء السبعة 171/5، وحجة القراءات ص 431، والكشف 75/2، ومفاتيح الغيب

379/20، وإملاء ما منَّ به الرحمن 108/2، والبحر المحيط 224/7، والدر المصون 481/4.

(5) الكشف 76/2.

(6) معاني القراءات ص 275.

الصورة الثالثة: الإبدال بين الكسر والضم

المثال الأول: ﴿سَخْرِيًّا﴾.

قال تعالى: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُمُ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾

[المؤمنون: 110].

قال تعالى: ﴿اتَّخَذْتَهُمْ سَخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة ص: 63].

النص: «واختلف في (سخرية) هنا، وص: فنافع، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، بضم السين فيهما، وافقهم الأعمش. والباقون بكسرها فيهما⁽¹⁾، وهما لغتان بمعنى واحد، مصدرًا سخر منه، استهزأ به، وسخره استعبده؛ لأنهم سَخَرُوهم في العمل، وسخروا منهم، استهزءوا. وقيل: الضم من العبودية، ومنه السخرة، والكسر من الاستهزاء، ومنه السخر. والياء في (سخرية) للنسبة للدلالة على قوة الفعل. فالسخرى أقوى من السخر. وأجمعوا على ضم السين في حرف الزخرف⁽²⁾؛ لأنه من «السخرة» إلا ما نقل عن ابن محيصة من كسره» 288/2.

التعليق: اختلفت الدلالة هنا بين القراءة بكسر السين وضمها على رأي بعض العلماء، فذهب أبو عبيدة وأبو عمرو ويونس، وكذلك الحسن وقتادة إلى أن «ما كان من العبودية فهو سُخْرِيٌّ، بالضم، وما كان من الهزاء فبالكسر»⁽³⁾.

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص448، ومعاني القراءات ص328، والحجة للقراء السبعة 5/303، وحجة القراءات ص491، والكشف 2/130، والتهذيب ص130، والعنوان ص137، والنشر 2/329، وغيث النفع ص419، وإعراب القراء للنحاس 3/86، والمحزر الوجيز 11/256، ومفاتيح الغيب 22/413، والجامع لأحكام القرآن 12/458، والبحر المحيط 7/587، والدر المصون 5/203.

(2) الآية 32.

(3) الحجة للقراء السبعة 5/303.

وينظر: معاني القرآن للقراء 2/243، وإعراب القرآن للنحاس 3/86، والحجة في القراءات السبع ص259، وحجة القراءات ص492، والكشف 2/131، والكشاف 3/205، ومفاتيح الغيب 22/413، وإملاء ما من به الرحمن 2/152، والبحر المحيط 7/587، والدر المصون 5/203.

وعلى هذا رجّح أبو علي القراءة بالكسر؛ لأن «قراءة كسر السّين أوجه لأنه بمعنى الاستهزاء، والكسر فيه أكثر وهو أليق بالآية، ألا ترى إلى قوله: «وكنتم منهم تضحكون».

قال القاضي أبو محمد: ألا ترى إلى إجماع القراء على ضمّ السّين في قوله: «ليتخذ بعضهم بعضًا سخريًا» لما تخلص الأمر للتخديم، قال يونس: إذا أريد التخديم فضمّ السّين لا غير، وإذا أريد الاستهزاء فالضمّ والكسر⁽¹⁾.
ولكن لا يعرف هذا التفريق الخليل وسيبويه -رحمهما الله- ولا الكسائي ولا الفراء، وقال المبرد: إنما يؤخذ التّفريق بين المعاني عن العرب، وأما التّأويل فلا يكون⁽²⁾.

إذا فالراجح عند جمهور العلماء أن الكسر والضمّ سواء، فهما لغتان بمعنى واحد وهو الهزاء⁽³⁾، حيث «قال الكسائي: سمعت العرب تقول: بحر لُجى ولِجى، ودُرَى ودِرَى، منسوب إلى الدُّرّ، والكُرْسَى والكِرْسَى. وهو كثير. وهو في مذهبه بمنزلة قولهم: العَصَى والعِصَى، والأُسوة والإِسوة»⁽⁴⁾.

فالسخريّ -بالضم والكسر-: مصدر سخر كالسخر، إلا أن في ياء التّسبب زيادة قوّة في الفعل، كما قيل لخصوصية في الخصوص⁽⁵⁾.

(1) المحرر الوجيز 256/11.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 5/303، وحجة القراءات ص492، والكشف 2/131، والبحر المحيط 587/7.

(2) إعراب القرآن للنحاس 3/86.

وينظر: معاني القراءات ص328، والجامع لأحكام القرآن 12/458.

(3) المحرر الوجيز 11/256. وينظر: البحر المحيط 7/587.

(4) معاني القرآن للقراء 2/243.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/86، 87، ومعاني القراءات ص328، وحجة القراءات ص492، والكشاف 3/205، ومفاتيح الغيب 22/413، وإملاء ما منّ به الرحمن 2/152، والبحر المحيط 587/7، والدر المصون 5/203.

(5) الكشاف 3/205.

وقد ذكرت بعض المصادر أنَّ الكسر هنا لغة قريش، والضَّمُّ لغة تميم⁽¹⁾.

المثال الثاني: ﴿جُذَاذًا﴾.

قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾

[الأنبياء: 58].

النَّص: «واختلف في (جذاذاً): فالكسائي بكسر الجيم، وافقه الأعمش، وابن محيصن بخلف عنه. والباقون بالضَّمُّ⁽²⁾، وهما لغتان في متفرق الأجزاء، والمكسور جمع «جذيد» كخفيف، وخفاف، أو جذاذة. والمضموم جمع جذاذة، كقراءة وقراد، وقيل: هي في لغاتها كلها مصدر» 265/2.

التعليق: ذكر الفيروزابادي أن «الجذَّ: الإسراع والقطع المستأصل، والاسم الجُذَاذ مثلثة»⁽³⁾.

وكذا ذكر السُّيوطي أن «(جذاذاً)؛ أي: فتاتاً. ويجوز فيه الضَّمُّ والفتح والكسر. وهو من الجذَّ بمعنى القطع. ويقال: جذَّ الله دابره: أي استأصلهم»⁽⁴⁾.

والمؤلف في عرض قراءتي الكسر والضَّمُّ يؤيد جمهور العلماء في كونهما لغتين لمعنى واحد، ولكن هل باعتبار الجمع أو المصدر؟ الجواب: للعلماء فيه رأيان:

(1) اللغات في القرآن لإسماعيل بن عمرو المقرئ. تحقيق. صلاح الدين المنجد ص43 - مطبعة الرسالة - القاهرة - الطبعة الأولى 1365هـ-1946م.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص429، والحجة للقراء السبعة 5/257، ومعاني القراءات ص308، ومختصر في شواذ القرآن ص294، والمحتسب 2/64، وحجة القراءات ص468، والكشف 2/112، والتيسير ص126، والعنوان ص132، والنشر 2/324، وغيث النفع ص402، ومعاني القرآن للقراء 2/206، والجامع لأحكام القرآن 11/269، 270، والبحر المحيط 7/445، والدر المصون 5/94.

(3) القاموس المحيط للفيروزابادي 1/348 - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1398هـ-1978م.

(4) معترك الأقران 2/59.

الرأي الأول: صيغة الجمع

ذهب بعض العلماء إلى أن قراءتي الكسر والضّم قد وردتا بصيغة الجمع، حيث وجّه الفراء قراءة الكسر بقوله: «ومن قال (جِذاذًا) -بالكسر- فهو جمع؛ كأنه جذيذ وجِذاذ مثل خفيف وخِفاف»⁽¹⁾.

ومعنى ذلك: أن (جذيذًا) معدول عن «مجذوذ» مثل قتيل ومقتول، ثم جمع الجذيذ: جذاذًا كما جمع الخفيف خفافًا، والكبير كبارًا، والصغير صغارًا⁽²⁾.

ونياحة صيغة «فعيل» عن صيغة «مفعول» كثيرة في لغة العرب كما قال الأشموني: «مجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع»⁽³⁾.

وأما القراءة بضم الجيم فقد فقال عنها اليزيدي: واحدها (جِذاذة) مثل زجاجة وزجاج⁽⁴⁾.

الرأي الثاني: صيغة المصدر

ذهب قطرب إلى مصدرية هذا البناء فقال: جذذته جِذاذًا مثل ضرمته ضرامًا⁽⁵⁾.

(1) معاني القرآن للفراء 2/206.

وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/396، والحجة في القراءات السبع ص250، والجامع لأحكام القرآن 11/270، والبحر المحيط 7/445، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى 2/308 - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

(2) حجة القراءات ص468.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2/316 - دار إحياء الكتب العربية - مصطفى الحلبي.

وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن سليمان 3/39 - مكتبة الكليات الأزهرية - مطبعة الحلبي - الطبعة الثانية، وشرح التصريح 2/80.

(4) حجة القراءات ص468.

وينظر: لسان العرب (ج ذ ذ) 1/574، والجامع لأحكام القرآن 11/270، والبحر المحيط 7/445.

(5) حجة القراءات ص468.

وكذا ذهب الفراء والزجاج، حيث يقول الأول: «فمن قال (جذاذاً) فرفع الجيم فهو وحّد مثل الحطام والرّفات»⁽¹⁾.

ويقول الثاني: «فمن قرأ جذاذاً فإن بنية كل ما كسّر وقطّع على فُعال نحو الجذاذ والحطام والرّفات»⁽²⁾.

وبعد عرض الرأيين نرى أن الرّاجح هنا أن تبادل الحركات صدىً لاختلاف اللهجات العربية باعتبار المصدرية أجودها الضّم كما يقول أبو حاتم: «جذاذاً، وجذاذاً، وجذاذاً، لغات أجودها الضّم، كالحطام والرّفات وكذلك روينا عن قطرب: جدّ الشيء يجده جدّاً وجذاذاً وجذاذاً»⁽³⁾.

إذاً فهو في لغاته الثلاث مصدر لا يثنى ولا يجمع كما نصّ على ذلك قطرب⁽⁴⁾.

المثال الثالث: ﴿كَبْرَهُ﴾

قال تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 11].

النّص: «واختلف في (كبره): فيعقوب بضم الكاف، وهي قراءة أبي رجاء، وسفيان الثوري، ويزيد، ورويت عن محبوب، عن أبي عمرو، والباقون بكسرها»⁽⁵⁾. وهما لغتان في مصدر «كبر الشيء: عظم»، لكن غلب المضموم في

(1) معاني القرآن 206/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه 396/3.

وينظر: معاني القراءات ص308، ولسان العرب 574/1.

(3) ينظر: المحتسب 64/2، والكشف 112/2، والجامع لأحكام القرآن 270/11، والبحر المحيط 445/7.

(4) ينظر: البحر المحيط 445/7.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص102، ومعاني القراءات ص332، والمحتسب 103/2، 104، والنشر 331/2، وإعراب القرآن للنحاس 90/3، والمحرم الوجيز 280/11، والجامع لأحكام القرآن 594/12، والبحر المحيط 21/8، والدر المصون 212/5.

السُّنَّ والمكانة، وقيل: بالضَّمِّ: معظم الإفك، وبالكسر البداءة به، أو الإثم»
293/2، 294.

التعليق: أشار المؤلف في النَّصِّ السَّابِقِ إلى أن القراءة بالكسر والضَّمِّ في
(كبره) تحتمل أمرين:

الأمر الأول: اتِّفَاقُ الدَّلَالَةِ

يرى جمهور العلماء ومعهم المؤلف أن تبادل الكسر والضَّمِّ على صوت
الكاف في (كبره): «لغتان في مصدر كَبُرَ الشيء: أي عَظُمَ، لكن غلب في
الاستعمال أن المضموم في السُّنَّ والمكانة. فيقال: هو كُبُرُ القوم: أي أكبرهم سُنًّا
أو مكانة»⁽¹⁾.

وذكر الفراء عن القراءة بالضَّمِّ بأن لها «وجه جيّد في النَّحو؛ لأنَّ العرب
تقول: فلان تولّى عَظُمَ كذا وكذا يريدون أكثره»⁽²⁾.

الأمر الثاني: اختلاف الدَّلَالَةِ

ذهب بعض العلماء إلى اختلاف الدَّلَالَةِ بين قراءتي الضَّمِّ والكسر، حيث
يقول الزَّجاج: «ومن قرأ (كَبُرَهُ) فمعناه: من تولّى الإثم في ذلك. ومن قرأ (كُبُرَهُ)
أراد: معظمه»⁽³⁾.

«وقيل: بالضَّمِّ معظم الإفك، وبالكسر: البداءة به. قيل: بالكسر: الإثم»⁽⁴⁾.
ولكن الرَّاجح أن الكسر والضَّمِّ هنا لغتان لمعنى واحد، حيث «ذكر اليزيدي

(1) الدر المصون 212/5.

وينظر: الكشاف 217/3، والمحور الوجيز 280/11، ومفاتيح الغيب 492/22، والبحر المحيط
21/8.

(2) معاني القرآن 247/2. وينظر: معاني القراءات ص332.

(3) معاني القرآن وإعرابه 35/4.

(4) الدر المصون 212/5. وينظر: المحتسب 104/2، والبحر المحيط 21/8.

عن أبي زيد قال: قرأ بعضهم (كُبْرَه) -بضم الكاف-، وأظنُّها لغة، فأما الذي سمعناه فبكسر الكاف»⁽¹⁾.

وأخيراً «قد يكون الشيء بمعنى الشيء والحركة فيها مختلفة»⁽²⁾.

الصورة الرابعة: الإبدال بين الفتح والكسر والضم ﴿بِمَلِكِنَا﴾.

قال تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا﴾ [طه: 87].

النَّص: «واختلف في (بملكنا): فنافع، وعاصم، وأبو جعفر، بفتح الميم، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بضمِّها، وافقهم الحسن، والأعمش. والباقون بكسرها»⁽³⁾، فقيل: لغات بمعنى، وقيل: المضموم معناه لم يكن لنا ملك، فنخلف موعدك لسלטانه، وإنما أخلفناه فنظر أدَّى إليه فعل السامري، وفتح الميم مصدر من «ملك أمره» أي: ما فعلناه بأنا ملكنا الصواب، بل غلبتنا أنفسنا. وكسر الميم أكثر استعماله فيما تحوزه اليد، ولكنه يستعمل فيما يبرمه الإنسان من الأمور، ومعناه كالذي قبله» 254/2، 255.

التعليق: ذكر المؤلف أن التبادل بين الفتح والكسر والضم على صوت الميم في (بملكنا) قد يكون لغات ثلاث لمعنى واحد على وجه اتفاق الدلالة، إضافة إلى وجه اختلاف الدلالة بينهم.

أما الوجه الأول: فقد ذهب إليه جمهور العلماء مع نسبة الكسر إلى قبيلته، حيث قيل: إن بعض بني أسد يقول ما لي مُلْكٌ⁽⁴⁾، وكسر الميم اختاره

(1) معاني القراءات ص32.

(2) إعراب القرآن للنحاس 90/3.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص422، 423، ومعاني القراءات ص299، والحجة للقراء السبعة 244/5، وحجة القراءات ص461، والكشف 104/2، والتيسير ص124، والعنوان ص130، والنشر 321/2، 322، وغيث النفع ص396، ومفاتيح الغيب 22/11، والجامع لأحكام القرآن 213/16، والبحر المحيط 368/7.

(4) معاني القرآن للقراء 189/2.

أبو عبيد وأبو حاتم؛ لأنها اللغة العالية⁽¹⁾، وقال الجوهري: والفتح أفصح⁽²⁾.
فتلاثتها في الأصل لغات في مصدر ملكت الشيء⁽³⁾.

يقول صاحب الكشف: «وهي كلها لغات، وهو مصدر، إلا أن «المُلك»
-بالضم- مصدر من قولهم: هو ملك بين المُلك. و«المِلك» -بالكسر- مصدر من
قولهم: هو مالك بين الملك. و«المَلِك» -بالفتح- لغة في مصدر «مالك». وهذا
المصدر مضاف إلى الفاعل في جميع الوجوه، وهو التُّون والألف، والمفعول
محذوف، وتقديره: ما أخلفنا موعدك بملكنا، والصَّواب: لكن أخلفنا بخطيئتنا⁽⁴⁾.
إذا فهي وجوه ثلاثة في هذه الكلمة، ومعناه: بإرادتنا واختيارنا، أي لإخلاف
موعدك، أي ما تجرأنا ولكن غرَّهم السامريُّ وغلبهم دهماء القوم. وهذا إقرار من
المحيين بما فعله دهماؤهم⁽⁵⁾.

وأما الوجه الثاني: فقد «فرَّق أبو علي وغيره بين معانيها: فمعنى الضَّم أنه لم
يكن لنا ملك فنخلف موعدك بسلطانه وإنما أخلفناه بنظر ما أدى إليه ما فعل
السامريُّ، فليس المعنى إنَّ لهم ملكًا، وإنما هذا كقول ذي الرمة:

لا تُسْتَكِي سَقَطَةٌ⁽⁶⁾ منها وَقَدْ رَقَصَتْ بِهَا المفاوِزُ⁽⁷⁾ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدَبٌ⁽⁸⁾

(1) الجامع لأحكام القرآن 213/16، 214.

(2) الصحاح (م ل ك) 169/4.

(3) تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق. د. حمزة النشرتي وآخرين 3/469 - 1418هـ.

(4) الكشف 104/2.

(5) التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور 8/284 - دار سحنون - تونس.

(6) السَّقَطَةُ: العثرة والذلة. لسان العرب (س ق ط) 2038/3.

(7) أصل المفازة: مهلكة، فتفألوا بالسلامة والفوز. والمفازة أيضًا واحدة المفاوز، وسميت بذلك لأنها

مهلكة من فَوَزَ أي هلك؛ وقيل: سُمِّيت تَفَاوُلًا من الفوز - النَّجاة - السابق (ف و ز) 4/3484.

(8) الحَدَبُ: خروج الظهر، ودخول البطن. السابق (ح د ب) 2/794. والبيت في البحر المحيط 7/368،

والدر المصون 5/47.

أي لا يكون منها سقطه فتشتكي. وفتح الميم مصدر من ملك. والمعنى ما فعلنا ذلك بأننا ملكنا الصواب ولا وقفنا عليه بل غلبتنا أنفسنا. وكسر الميم كثر استعماله فيما تحوزه اليد، ولكنه يستعمل في الأمور التي يبرمها الإنسان ومعناها كمعنى التي قبلها، والمصدر في هذين الوجهين مضاف إلى الفاعل والمفعول مقدر أي بملكنا الصواب⁽¹⁾.

فأصل المُلْك: السُلطان والقدرة. والمِلْك: ما حوته اليد، والمَلِك المصدر⁽²⁾.

وهذا يعني أن الكسر والفتح واحد فهما لغتان مثل رطل ورطل. وأما الضم فهو السُلطان⁽³⁾.

وعلى فرض احتمال هذا الوجه فالحق أن معانيها واحدة إذ هي متقاربة⁽⁴⁾.

إذا فالراجح أن الفتح والكسر والضم في هذه اللفظة لغات ثلاث لمعنى واحد، حيث يقول أهل اللغة: هذا ملكٌ يميني ومُلْكها ومُلْكُها: أي ما أمْلِكُه⁽⁵⁾، فالجميع مصدر بمعنى القدرة⁽⁶⁾.

(1) البحر المحيط 368/7.

وينظر: معاني القرآن للقرآني، 189/2، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 371/3، والحجة في القراءات السبع ص246، والجامع لأحكام القرآن 214/16، والدر المصون 47/5.

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 371/3.

(3) مفاتيح الغيب 22/11.

(4) فلائذ الفكر في توجيه القراءات العشر. قاسم أحمد الدجوي، محمد الصادق قمحاوي ص114 - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة - 1395هـ-1975م.

(5) لسان العرب (م ل ك) 4267/6. وينظر: المثلث للبطلوس 145/2.

(6) إملاء ما منَّ به الرحمن 125/2.

وينظر: المحرر الوجيز 97/11، والبحر المحيط 368/7، والدر المصون 47/5.